

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة **٧٥٠٦**

الأربعاء، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميند يث غراتيرول
	ليتوانيا	السيد سوريته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

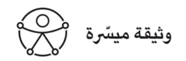
الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1525993 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

أعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أخاطب مجلس الأمن في وقت تتجلى فيه مخاطر التصعيد في إسرائيل وفلسطين. شهد الشهر الماضي جرائم كراهية يأباها الضمير ارتكبتها العناصر المتطرفة وأعمال عنف انتقامي بغيضة وأعمال استفزازية في الأماكن المقدسة في القدس وزيادة مثيرة للقلق في إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل. وتشهد الأيام المقبلة ذكرى انتهاء نزاع غزة المدمر في العام الماضي، وهو نزاع لم يتعاف الفلسطينيون منه بعد. بعد مرور سنة، يبرز استمرار معاناتهم عدم كفاية استجابتنا الجماعية حتى الآن. ولذلك، أبدأ إحاطتي الإعلامية إلى المجلس اليوم بتوجيه نداء إلى قادة جميع الأطراف السياسيين والعسكريين والمجتمعيين والدينيين من أجل العمل معا نحو خفض حدة التوترات ورفض العنف ومنع المتطرفين من تصعيد الحالة والاستيلاء على جدول الأعمال السياسي.

وأكرر إدانة الأمين العام القوية للهجوم الإرهابي المروع بمواد حارقة، الذي ارتكبه على ما يبدو مستطونون يهود متطرفون، على أسرة فلسطينية في قرية دوما في الضفة الغربية المحتلة في ساعة مبكرة من يوم ٣١ تموز/يوليه. قتل في الهجوم الرضيع علي دوابشة البالغ من العمر ١٨ شهرا. وتوفي والده بعد ذلك بخمسة أيام، في حين ما زالت والدته وشقيقه البالغ من العمر أربع سنوات يصارعان الموت. ورحب الأمين العام بالإدانة القوية للهجوم من جانب رئيس الوزراء نتنياهو وغيره من المسؤولين الإسرائيليين، فضلا عن الزعماء السياسيين والدينيين على مختلف الجبهات. وفي الوقت نفسه، ندين الدعوات الصادرة عن حماس والجهاد الإسلامي إلى تصعيد العنف والقيام بهجمات انتقامية. في لحظة تتسم بجيشان العواطف والاحتقان، لن يسفر هذا التحريض إلا عن مزيد من المآسي. وأحض الحكومة الإسرائيلية على تقديم مرتكبي هذا العمل الشنيع إلى العدالة بسرعة.

وأشير أيضا إلى قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢ تموز/يوليه بتعزيز الوسائل القانونية والمؤسسية للتصدي لإرهاب المتطرفين اليهود وضمان أن القانون الجديد لمكافحة الإرهاب ينطبق بالتساوي على جميع الجناة. غير أن القلق يساورني إزاء قرار تمديد استخدام الاحتجاز الإداري الطويل، الذي تعارضه الأمم المتحدة باستمرار. لا تتماشى هذه الممارسة، سواء استخدمت ضد الفلسطينيين أو الإسرائيليين، مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وينبغي الكف عنها. ينبغي على الفور توجيه الاتهام إلى جميع المحتجزين الإداريين أو الإفراج عنهم. وأود أن أشدد على أن هذا الهجوم، شأنه شأن هجمات عديدة على مر السنين، بما في ذلك تلك ضد المستوطنين الإسرائيليين، حدث في سياق عدم كفاية مزمنة في إنفاذ القوانين في الضفة الغربية. يحدث هذا العنف بسبب البيئة الناجمة عن سياسة الأنشطة الاستيطانية غير القانونية لإسرائيل منذ عقود.

إن الهدف واضح، لكن أكثر من ٢٠ عاما من المفاوضات الفاشلة ولد عدم الثقة، والأسوأ، أنه أسفر عن التلاشي المؤلم والبطئ للأمل. في هذه البيئة التي تتسم بالخلافات، فإن استعادة الثقة قبل العودة إلى المفاوضات الواقعية، أمر

ضروري. المطلوب الآن هو نهج شامل على ثلاثة مستويات – على أرض الواقع وفي المنطقة ومع المجتمع الدولي، لإحداث تغيير جذري في الديناميات السلبية الحالية والبدء في تشكيل مسار إيجابي واضح نحو السلام. وعلى الجانب الإسرائيلي، ينبغي أن يعكس ذلك تحولات كبيرة في مجال السياسات العامة بما يتيح نمو فلسطين من حيث السيادة والاقتصاد والأمن. وعلى الجانب الفلسطيني، فإن وحدة الصف أمر بالغ الأهمية. يجب أن تمثل السلطة الفلسطينية الشرعية كل فلسطين وجميع الفلسطينيين. وتشجعت لزيادة التعاون بين المجموعة الرباعية والجهات الإقليمية الرئيسية، وأؤيد تماما تعزيز استكشاف الكيفية التي يمكن بها للمنطقة، بما في ذلك من خلال مبادرة السلام العربية، الإسهام في حل الصراع. ويؤيد الأمين العام العمل الذي تضطلع به المجموعة الرباعية للربط بين مختلف مستويات المشاركة هذه.

في الضفة الغربية، وبعد فشل محاولات تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، أسفر تعديل حكومي عن تعيين خمسة وزراء جدد في ٣١ تموز/يوليه. لقت العملية بعض المقاومة بين صفوف الفصائل الفلسطينية.

اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار العنف، بما في ذلك الحوادث التي أدت إلى وقوع إصابات بين الفلسطينيين فضلا عن عدد من الهجمات على الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية. ونفذت قوات الأمن الإسرائيلية حوالي ١٨٨ عملية من عمليات البحث والاعتقال، أدت إلى إلقاء القبض على حوالي ٢٩٢ فلسطينيا. وأصيب ما مجموعه ٢٠٣ فلسطينيين، منهم ٤٠ طفلا وسبع نساء. وقتل ستة فلسطينيين برصاص قوات الأمن الإسرائيلية، منهم صبي يبلغ من العمر ١٧ عاما. وجرح ١٢ فردا من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، مع عدم الإبلاغ عن وفيات. وأؤكد من جديد أن أي استخدام للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يجب أن يكون متسقا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. أسفرت الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية عن إصابة تسعة فلسطينيين، من بينهم أربعة أطفال، وسبعة إسرائيليين.

في ١٢ آب/أغسطس، وفي ما يبدو أنه كان هجوماً انتقامياً بسبب الاحتجاز الإداري لعدد من المتطرفين اليهود، تم الإبلاغ عن حريق متعمد آخر في عين سامية، حيث أضرمت النار في خيمة تعود لأحد البدو وأحرقت بالكامل، وقيل إن متطرفين يهود هم الفاعلون.

كما استمرّت ممارسة إسرائيل لهدم المنازل والمباني. وفي هذا الشهر، تم هدم ٨٦ مبنى ٢٦ منها سكني في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ١٧٧ فلسطينياً، من بينهم ٨٩ طفلاً. وفي ١٧ آب/أغسطس، هُدم ٢٢ مبنىً في أربعة تجمّعات سكانية في المنطقة هاء –١، مما أثر على البدو الفلسطينيين الضعفاء على وجه الخصوص وأدى لتشريد ٧٨ شخصاً، بمن فيهم ٤٩ طفلاً، وهو أكبر عدد من الفلسطينيين الذين شردوا في الضفة الغربية في يوم واحد في ما يقرب من ثلاث سنوات. وبالأمس تم هدم ٢٧ مبنى، ثمانية منها سكنية، مما أدى إلى تشريد ٤٢ شخصاً، بمن فيهم ٢٧ طفلاً في منطقة وادي الأردن المنطقة ج من الفصايل الوسطى. ويدعو الأمين العام السلطات الإسرائيلية إلى وقف عمليات هدم المباني التي يملكها الفلسطينيون في الضفة الغربية، وإلغاء الخطط التي من شأنها أن تؤدي إلى الترحيل القسري للمجتمعات الفلسطينية وتنفيذ نظام شامل لتخطيط وتقسيم المناطق يمكّن من تلبية احتياجات التنمية المجتمعية والسكنية للفلسطينيين.

إن التغييرات الأخيرة في القانون والسياسات الإسرائيلية التي تؤثر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تؤدي إلى تفاقم الحالة الهشة بالفعل لحقوق الإنسان. في ٣٠ تموز/يوليه، قام الكنيست بتعديل قانون السجون

ليسمح للقاضي بأن يأمر بالتغذية القسرية للسجين المضرب عن الطعام لمنع حدوث الموت الوشيك، إذا كان ذلك ما أوصى به الطبيب. وفيما تصرّ إسرائيل على أنها أنشأت آلية قانونية تتوخّى الدقّة بهدف الاقتصار الصارم لهذا النوع من القسر على الحالات التي يوجد فيها تهديد للحياة، شكّكت العديد من هيئات حقوق الإنسان والهيئات الطبية في ما إذا كانت التغذية القسرية تلبّي المعايير الدولية لآداب مهنة الطب والسلامة وحقوق الإنسان. وينبغي بذل العناية للنظر في الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ومعالجتها، بما في ذلك الاحتجاز الإداري لمدة طويلة، والتي تؤدي إلى قيام السجناء بمثل هذه الاحتجاجات المفرطة. ونحن ندرك أن وضع محمّد علاّن المضرب عن الطعام لفترات طويلة ربما آخذ في التطوّر.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، عدّل الكنيست أيضاً قانون العقوبات الإسرائيلي لزيادة العقوبات القاسية لإلقاء الحجارة على المركبات المتحركة، بما يتيح أحكاماً بالسجن تصل إلى ٢٠ سنة. ومن المحتمل أن يؤثر هذا القانون بشكل غير متناسب على الأطفال. وفي تطوّر قانوني آخر، شرّعت المحكمة العليا الإسرائيلية انطباق قانون ممتلكات الغائبين في إسرائيل لعام ١٩٥١ على الممتلكات الفلسطينية في القدس الشرقية عندما يكون المالك في الضفة الغربية، وهي خطوة تمكّن من تجريد الملكية من الفلسطينيين الذين أصبحوا غائبين لأسباب خارجة عن إرادتهم.

وبالانتقال إلى غزة، ما زال الضغط المستمر على الحالة الاجتماعية – الاقتصادية، بسبب استمرار إغلاق المعابر ونقص الكهرباء والمياه وبطء خطى المصالحة، يغذّي سخط السكان. وفي حين لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، أرحب ببعض التطورات الإيجابية في إعادة الإعمار، ولا سيما في إطار المسار السكني لآلية إعادة إعمار غزة، التي تتيح إعادة بناء المنازل التي دمرت تدميراً كاملاً. ومنذ إنشائها في حزيران/يونيه، وبفضل المساعدة المالية من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وألمانيا، تمت الإجراءات بشأن ٢ ٢٥٠ من الأسر، من بينهم حوالي ٦٣٠ أسرة اشترت بالفعل مواد البناء. وعلى الرغم من أن الآلية تعمل، فإن الموارد الحالية غير كافية لتلبية الطلب الشديد على المساعدة. وفي رسالة وجهت مؤخرا إلى وزراء الخارجية الذين شاركوا في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن إعادة إعمار غزة، حث المنسق الخاص البلدان المانحة على الوفاء بتعهداتها.

ونرحب بفتح مصر لمعبر رفح لعدة أيام هذا الأسبوع. ويحث الأمين العام السلطات المصرية على السماح بفتح معبر رفح على أساس أكثر انتظاماً مع مراعاة الشواغل الأمنية لمصر.

وما زالت الحوادث الأمنية تسجّل في غزة. يدين الأمين العام إطلاق المقاتلين الفلسطينيين في غزّة لـ ٢٤ صاروخاً على إسرائيل، ضرب واحد منها إسرائيل دون الإبلاغ عن إصابات. واختبر المقاتلون الفلسطينيون أيضاً إطلاق سبعة صواريخ باتجاه البحر. وقامت قوات الأمن الإسرائيلية بأربع ضربات جوية داخل غزة. وفي ٧ آب/أغسطس، رداً على الصواريخ التي تطلق من غزة، ضربت القوات الجوية الإسرائيلية موقع تدريب لحماس مما أسفر عن إصابة أربعة فلسطينيين. وفي الحوادث التي وقعت في أعقاب حريق دوما المتعمد، أُطلقت النار على فلسطيني عمره ١٧ عاماً فأردته قتيلاً وأصيب اثنان آخران بجروح على يد قوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من الجدار الفاصل.

ويشعر الأمين العام بالارتياح لإعلان المفوض العام كراهنبول اليوم بأن مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ستفتح أبوابها في وقتها فعلاً. يشارك الأمين العام المفوض العام في الإعراب عن تقديره في هذا الصدد إلى الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية السلوفاكية، السويد، سويسرا، دولة

الكويت، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، النرويج، والولايات المتحدة الأمريكية. ولم تدّخر حكومات البلدان المضيفة، ولا سيما دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية ولبنان، جهداً خلال هذه الفترة العصيبة. والأمين العام ممتنّ خالص الامتنان للدعم الذي قدّمته. وما زال من الضروري العثور على حلّ لمعالجة احتياجات التمويل الطويل الأجل للأونروا حتى نتمكن من ضمان أن توفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم، للاجئين الفلسطينيين لم يعد في خطر.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالتين في لبنان وسورية. في سورية، كانت الغارات الجوية التي شنتها القوات السورية على سوق في مدينة دوما، والتي أفادت التقارير بأنها قتلت وأصابت أكثر من ٣٠٠ مدني في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس، هي من بين الأكثر دموية منذ أن بدأ النزاع في آذار/مارس ٢٠١١. وهذا من شأنه أن يشكل أيضاً جريمة أخرى يجب إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. يجب أن تتوقف الأعمال العدائية ويجب على الطرفين أن يظهرا التزاماً حقيقياً بحل النزاع من خلال انتقال سياسي لا رجعة فيه، وذلك من خلال المشاركة في الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، وعلى النحو الذي أقرّه البيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2015/15.

وفي لبنان، تعرقل الخلافات السياسية الأداء السليم لمؤسسات الدولة اللبنانية، على الرغم من جهود رئيس الوزراء سلام الجديرة بالثناء في إدارة الحكومة. وما زلنا ندعو زعماء لبنان للعمل على وجه السرعة وعلى نحو مسؤول وذلك بملء الفراغ الرئاسي دون مزيد من التأخير. وما زالت الحالة على الخطّ الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة عموماً، على الرغم من الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بشكل شبه يومي.

وفي الختام، فإن تكرار حوادث العنف والتطرف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة يهدد بزيادة زعزعة استقرار البيئة المتوترة بالفعل. وتتشارك الحوادث خطأً مشتركاً. فهي النتيجة الحتمية لعدم اتخاذ الخيارات الصعبة اللازمة لحل هذا النزاع. فهي الآثار المترتبة على عدم إعطاء الأولوية للسعي إلى تحقيق مستقبل مشترك قائم على الثقة بدلاً من الخوف. لم يعد بوسعنا قبول ذلك الواقع بعد الآن. وقد حان الوقت لعكس اتجاه المدّ الخطير الذي نواجهه ولنعيد، للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، الأمل المهدد بأن يخبو على يد من يروّجون لخططهم المدفوعة بالكراهية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.